



حقوق الإنسان

ع "معًا لإحداث ممارسة أفضل لحقوق الإنسان"



#تصريح

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشيد
بإجراءات الصحة والسلامة المتبعة خلال إعطاء
التطعيمات للحد من انتشار فيروس كورونا



مكتب مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يعقد اجتماعه الثالث والعشرين عن بعد



برئاسة رئيسة المؤسسة وعضوية نائب رئيس المؤسسة ورؤساء اللجان النوعية الدائمة بالمؤسسة الوطنية وبحضور الأمين العام، عقد مكتب مجلس المفوضين بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعه الثالث والعشرين عن بعد.

استراتيجية وخطة عمل المؤسسة للأعوام 2019 - 2021، حيث تم إحالة تلك المقترحات إلى لجنة الحقوق والحريات العامة بالمؤسسة، لدراستها وإبداء الرأي فيها تمهيداً لعقدتها خلال العام الجاري. واستعرض المكتب آخر المستجدات المتعلقة بميزانية المؤسسة للسنتين الماليتين 2021 - 2022، وناقش أيضاً منهجية إعداد وكتابة التقرير السنوي الثامن للمؤسسة لعام 2020. واختتم مكتب المجلس اجتماعه عبر الاتفاق على البدء في التعاون والتنسيق مع عدد من الجهات المحلية والخارجية لإبراز جهود مملكة البحرين المتميز في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان خاصة خلال جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

به المؤسسة من إجراءات لمتابعة التدابير الاحترازية والإجراءات الوقائية التي تقوم بها المملكة في ظل الظروف الراهنة لمواجهة فيروس كورونا المستجد والعمل على الحد من انتشاره، حيث ثمن المكتب الإشادة المحلية والدولية بجهود المؤسسة الوطنية في هذا الشأن، ولاسيما الحملة التي قامت بها المؤسسة الهادفة إلى تشجيع جميع المواطنين والمقيمين لأخذ التطعيم المضاد للفيروس، ومبادرة أعضاء مجلس المفوضين في المشاركة في تلك الحملة.

ومن ثم ناقش المكتب مقترح عقد عدد من فعاليات الطاولات المستديرة الهادفة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين، والتي تتفق مع ما جاء في

بفيروس كورونا (كوفيد-19) بشكل سريع وفعال، خاصة الخبير المستقل في مجال حقوق الإنسان والتضامن الدولي، والمقرر الخاص المعني بالحقوق في التنمية، والخبير المستقل في النظام الدولي، والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، والمقرر الخاص المعني بالحقوق في الصحة البدنية والعقلية.

ومن خلال متابعتها الحثيثة لمراسل تعامل الجهات ذات الصلة مع فيروس كورونا وجهودها المبذولة للتصدي له، تشدد المؤسسة على ضرورة التزام الجميع بالتدابير الاحترازية والتعليمات الإرشادية التي تصدر عن الفريق الوطني الطبي للتصدي لفيروس كورونا، مع مواصلة التقيد بالإرشادات التي من شأنها الحد من انتشار الفيروس.

وسوف تواصل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان زياراتها الميدانية للأماكن المخصصة للحجر الصحي الاحترازي وأماكن الاحتجاز ومسكن العمال، بالتعاون مع الجهات المختصة، وذلك للتأكد من توافق إجراءات تلك الجهات مع معايير حقوق الإنسان الدولية.

كما لا يفوت المؤسسة أن تتقدم بخالص الشكر والامتنان لكافة الكوادر الوطنية العاملة في الصفوف الأمامية وجميع مؤسسات الدولة والمتطوعين الذين قدموا أروع صور العطاء والإخلاص والخدمة الإنسانية التي من شأنها تعزيز وحماية حقوق الإنسان من أجل تحقيق الأهداف التي رُسمت للحد من انتشار هذا الفيروس والتصدي له والعمل على القضاء عليه.

تتابع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الحملة الوطنية للتطعيم ضد فيروس كورونا في مملكة البحرين، بهدف التأكد من ضمان استمرار وصول اللقاح للجميع بشكل عادل ودون أي تمييز، مؤكدة بأن هذا الفيروس لم يدع مجالاً للشك بأنه لن يكون أي شخص آمناً حتى يصبح الجميع بأمان.

وترى المؤسسة بأن خطة التطعيم التي دشنتها مملكة البحرين شملت جميع المواطنين والمقيمين على حدٍ سواء، ولا سيما العمالة الوافدة، ويتم تنفيذها بشكل دقيق ومهني وصحي، حيث شمل التطعيم جميع فئات المجتمع من مواطنين ومقيمين بغض النظر عن هويتهم، ولا سيما الأشخاص الذين يعانون من الأمراض المزمنة وكبار السن وذوي الإعاقة.

وتُعرب المؤسسة عن ارتياحها بشأن إجراءات الصحة والسلامة المتبعة خلال إعطاء التطعيمات في المراكز الصحية والمراكز الأخرى المخصصة للتطعيم، وفق خطة كاملة وشاملة لتسهيل حصول المواطنين والمقيمين على اللقاح في وقت قياسي، بهدف الوصول إلى المناعة المكتسبة الناتجة عن التطعيم، لتقليل أعداد الحالات والسيطرة على الفيروس.

ويأتي التزام المملكة بتوفير اللقاح لجميع المواطنين والمقيمين متماشياً مع الدعوات الصادرة من ممثلي الإجراءات الخاصة بمجلس حقوق الإنسان لجميع حكومات دول العالم، بالنظر إلى الضرورة الملحة لضمان حصول الجميع في كل مكان على اللقاحات الخاصة

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تبدأ في تطبيق نظام العقوبات والتدابير البديلة



المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights

بدأت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في تطبيق نظام العقوبات والتدابير البديلة لعدد من المحكومين الذين تم استبدال عقوباتهم السالبة للحرية بعقوبات بديلة تختلف ما بين خدمة المجتمع والالتحاق ببرامج التأهيل وإصلاح الضرر بدلاً من عقوبة الحبس، وذلك لاستكمال المدة المتبقية من العقوبات الاصلية المحكومين بها.

وبهذه المناسبة، أوضحت الأنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن العقوبات البديلة تركز على تأهيل المحكومين بغية إدماجهم في المجتمع، وتعمل على أنسنة العقوبة ونشر روح المحبة والتسامح والمسؤولية والشراكة المجتمعية بين جميع أفراد الأسرة الواحدة في المجتمع وهي غايات تتناغم مع حقوق الإنسان.

وأكدت خوري أن مشاركة المؤسسة ضمن الجهات

المعنية في تطبيق نظام العقوبات البديلة تأتي في إطار استراتيجية وخطة عمل المؤسسة للمساهمة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين، فضلاً عن إيمانها بأهمية قانون العقوبات والتدابير البديلة، الذي يعد تجربة رائدة في المنطقة تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان، وسيساهم بشكل إيجابي كبير في توطيد العلاقات الأسرية التي تعزز من استقرار المجتمع.

ودعت خوري جميع المستفيدين من هذه الفرصة - سواء أهالي او محكومين - الى التفاعل الإيجابي والتعاون مع الجهات المختصة لتحقيق الغرض الجوهري من العقوبة البديلة، مناشدة في ذات الوقت مختلف القطاعات الخاصة والأهلية والهيئات ومؤسسات المجتمع المدني للتوجه في قبول من تنطبق عليهم العقوبات والتدابير البديلة للإسهام الفعال في نجاحها وتوسعتها.

رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان: " الرعاية الصحية مستمرة لنزلاء مركز الإصلاح والتأهيل وأماكن الاحتجاز والتوقيف "



الرعاية الصحية في الاصلاح والتأهيل، إضافة إلى قيام المسؤولين بتوفير التطعيمات المضادة لفيروس كورونا لكافة الراغبين من النزلاء بأخذ التطعيم والذين تنطبق عليهم الشروط الصحية، وذلك في مواعيد وأوقات محددة بصرف النظر عن وضعهم القانوني.

وأكدت خوري أن الادعاءات الباطلة عن عدم توفر الرعاية الصحية، لم تمنع إدارة المركز من اتخاذ هذه الإجراءات الهادفة إلى توفير الاستشاريين والاختصاصيين لتقديم العلاج للمرضى النزلاء وتأثيره الإيجابي على صحتهم الجسدية والنفسية، مؤكدة على أهمية الاستمرار في اتخاذ التدابير الإيجابية لضمان الحق في الصحة وتوفير العلاج الطبي، مع أهمية اشتماله على برامج متكاملة كتوفير وجبات الطعام المناسبة والمتضمنة للحمية الغذائية، والسماح للنزلاء بممارسة التمارين الرياضية ومنحهم فترات التعرض للشمس في ساحات المركز لتتوافق مع المعايير الدولية لمعاملة النزلاء.

ودعت رئيسة المؤسسة في ختام تصريحها جميع النزلاء والموقوفين للاستفادة من مختلف الخدمات الطبية التي تقدم لهم في مراكز الإصلاح والتأهيل وأماكن الاحتجاز والتوقيف، سواء عندما يحين موعد عرضهم على الأطباء الاستشاريين والاختصاصيين، أو عند رغبتهم في تلقي التطعيم المضاد لفيروس كورونا، وأن يتم إبلاغ المؤسسة فوراً بأي عائق يمنعهم من الحصول على تلك الخدمات الطبية المقررة لهم، وعدم الاستماع لخطابات التحريض والادعاءات غير الحقيقية، مؤكدة على أن جميع قنوات المؤسسة مفتوحة لتلقي الشكاوى وتقديم المساعدات القانونية سواء عبر الخط الساخن المجاني (80001144)، أو تطبيق الهواتف النقالة NIHR Bahrain، أو الموقع الإلكتروني: www.nihr.org.bh

أكدت ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن المؤسسة تتابع عن كثب تطبيق الاجراءات الاحترازية الدقيقة التي تنفذها الادارة العامة للإصلاح والتأهيل لحماية صحة وسلامة النزلاء في اطار الجهود الوطنية لمكافحة جائحة كورونا، مضيفة بأن الرعاية الصحية مستمرة ولم تتوقف لنزلاء مركز الإصلاح والتأهيل وأماكن الاحتجاز والتوقيف، حيث عملت وزارة الداخلية على ايفاد 11 من الأطباء الاستشاريين والاختصاصيين في مختلف التخصصات الطبية من مجمع السلمانية الطبي إلى مركز الإصلاح والتأهيل، حيث تم معاينة كافة الحالات من النزلاء في التخصصات المختلفة، وبإشراف الأطباء الاستشاريين والاختصاصيين عملهم في عيادة مركز الإصلاح والتأهيل في مركز الاصلاح والتأهيل في (جو) وعابنوا ما مجموعه 743 نزلياً في الفترة من ٢٥ يونيو حتى 28 ديسمبر 2020.

وأشارت الى أن هذا الأمر كان له بالغ الأثر في توفير الحق في الحصول على العلاج بشكل دائم ومستمر دون انقطاع، ويأتي ردًا على الادعاءات المتواصلة بتوقف

لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة تعقد اجتماعها الافتراضي الثالث والعشرين عن بعد



وحيث أن للجنة دور رقابي في رصد انتهاكات حقوق الإنسان، فقد ناقشت اللجنة ما اتخذته المؤسسة من إجراءات في ضوء رصد ظاهرة التلوث البيئي وانتشار بقع صفراء في بعض مناطق البحرين وتضرر ممتلكات عدد من الافراد جراء ذلك الأمر الذي حدا بالمؤسسة في التواصل والتعاون مع الجهات ذات العلاقة في البلاد للوقوف على الأسباب التي أدت إلى هذه الظاهرة والعمل على التعامل معها، كما ودعت اللجنة جميع المتضررين من مواطنين ومقيمين جراء هذا التلوث إلى التواصل مع المؤسسة لرصد وتوثيق ما تعرضوا له، وأكدت اللجنة أن الحق في التمتع في بيئة نظيفة جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية المكفولة للمواطنين بموجب الدستور والقوانين الوطنية والإقليمية والدولية ذات العلاقة.

ومن منطلق الصلاحيات الممنوحة للمؤسسة بموجب أحكام المادة رقم (14) من قانون إنشائها فقد ناقشت اللجنة الإجراءات التي تعتزم اتخاذها مع إحدى الجهات غير المتعاونة مع المؤسسة في تزويدها بالمعلومات والبيانات المطلوبة، والرد على استفساراتها المتعلقة بادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان للمواطنين والمقيمين، كما وستواصل اللجنة مع المعنيين في وزارة الصحة وذلك للاستفسار عن مدى الالتزام بأحكام القرار رقم (٥٩) لسنة ٢٠١٩ بشأن تحديد التزامات المستشفيات في نظام استجابة خدمات مركز الإسعاف الوطني للحالات الطارئة، وذلك على ضوء رصد عدد من الادعاءات المتعلقة بانتهاكات الحق في الصحة.

واختتمت اللجنة اجتماعها عبر مناقشة وضع تصوراتها ومقترحاتها لمشاريع رصد انتهاكات حقوق الإنسان وعدم الالتزام بالقوانين والأنظمة واللوائح المعمول بها في البلاد إلى ذلك ضمن اهتمامها الكبير في الرصد ومتابعة اي انتهاكات لحقوق الانسان.

وتؤكد اللجنة أنه التزاماً من المؤسسة بالإجراءات الاحترازية التي تتخذها مملكة البحرين لمكافحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19)، وللتعليمات والإرشادات الصادرة من الجهات الرسمية المعنية للحد من انتشار الفيروس وللمحافظة على صحة الجميع التي تعتبر حقا أساسيا من حقوق الإنسان، فإنه يمكن استمرار التواصل مع المؤسسة عبر تطبيق الهواتف النقالة (NIHR Bahrain)، أو عبر الموقع الإلكتروني (www.nihr.org.bh) أو عن طريق الخط الساخن المجاني (80001144).

برئاسة الأستاذة ماريا خوري وعضوية الدكتور حميد أحمد حسين والسيد عمار أحمد البناي والسيدة روضة العراي عقدت لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة اجتماعها الثالث والعشرين عن بعد.

افتتحت اللجنة اجتماعها بمناقشة ما تم بشأن مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات، ومن ثم استعرضت اللجنة كشوفاتها المتعلقة بالشكاوى التي تلقتها المؤسسة، والمساعدات القانونية المقدمة والحالات التي تم رصدها من خلال وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في الفترة من 27 يناير وحتى 18 فبراير 2021، حيث تعاملت مع شكاويين، وقدمت عدد (53) مساعدات قانونية، ورصدت عدد (4) حالات عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، فضلا عن تلقيها (126) اتصالا عبر الخط الساخن المجاني للمؤسسة خلال الفترة المذكورة، وناقشت ما تم اتخاذه من إجراءات بشأنها.

كما واستعرضت اللجنة في سياق متصل الكشف الدوري المتضمن الحالات المتقدمة للمؤسسة الوطنية للمساعدة والتدخل لدى الجهات المختصة لتطبيق أحكام القانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة، إذ تعتزم اللجنة مخاطبة الجهات المعنية بخصوص تلك الحالات مطلع شهر مارس القادم، حيث ان المؤسسة تساهم من خلال موقعها الحقوقي والانساني في استلام واحالة بعض الطلبات الى الجهات المعنية بتنفيذ العقوبات البديلة كما وأكدت اللجنة استمرارها في التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بشأن تلك الطلبات كل ثلاثة أشهر، مع مراعاة استيفاء تلك الحالات للشروط الشكلية المنصوص عليها في المادة رقم (13) من القانون المذكور أعلاه بشأن تطبيق العقوبات البديلة، والمتعلقة بقضاء نصف مدة العقوبة ودفع مبلغ الغرامات المادية إن وجدت، وترك النظر للشروط الموضوعية إلى تقدير الجهة المختصة.

والجدير بالذكر أن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لا زالت مستمرة في دعم نظام العقوبات والتدابير البديلة، وذلك لما لهذا النظام من غايات سامية تتناغم مع مبادئ حقوق الإنسان، وتهدف إلى أنسنة العقوبة ونشر روح التسامح والمسؤولية والشراكة المجتمعية بين جميع أطراف المجتمع، إذ توفر المؤسسة الآن الوظائف لعدد أربعة من المحكومين الذين تم استبدال عقوباتهم السالبة للحرية بعقوبات بديلة تتنوع ما بين خدمة المجتمع، والالتحاق ببرامج التأهيل وإصلاح الضرر بدلاً من عقوبات الحبس.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تنظم لقاءً تعريفياً لمنتسبي برنامج "فرص"



ومن ثم قدمت الأنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان محاضرة تعريفية حول دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان واختصاصاتها وآلية عملها في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين، والخدمات التي تقدمها المؤسسة للمواطنين والمقيمين، والإطار القانوني لعملها، فضلا عن استعراض استراتيجيتها وخطة عملها، وأبرز إنجازاتها في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان بمملكة البحرين.

هذا، ويهدف البرنامج التدريبي الذي يمتد إلى أبريل 2021، إلى تطوير المهارات في البحث والتحليل والتفكير النقدي في مجال حقوق الإنسان، وتنمية المهارات في المجال الحقوقي من خلال تقديم معلومات حول مبادئ ومفاهيم حقوق الإنسان

في إطار الشراكة الاستراتيجية مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ووزارة شؤون الشباب والرياضة، لتوفير فرص تدريبية للشباب البحريني من خلال برنامج "فرص"، نظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لقاءً تعريفياً عن بُعد حول برنامجها التدريبي في مجال حقوق الإنسان، الذي يستهدف طلبة الجامعات سواء الدارسين في مملكة البحرين أو خارجها ولديهم الرغبة في أداء التدريب العملي الخاص بمتطلباتهم الدراسية، أو الأفراد والباحثين الذين لديهم الرغبة في معرفة آلية عمل المؤسسة واكتساب خبرة في مجال حقوق الإنسان.

وافتتحت البرنامج الأستاذة لطيفة الجلاهية مدير إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالمؤسسة، حيث رحبت بالمشاركين وقدمت لهم نبذة تعريفية عن أهداف البرنامج التدريبي الذي يحتوي على عدد من المواضيع المتعلقة بثقافة حقوق الإنسان، وآلية ومتطلبات إتمام البرنامج التدريبي، ومدته الزمنية.



لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق تعقد اجتماعها الثالث والعشرين عن بعد



برئاسة الدكتور مال الله الحمادي، وعضوية السيد خالد الشاعر، والدكتورة فوزية الصالح، والمحامية دينا اللطي، عقدت لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق اجتماعها العادي الثالث والعشرين عن بعد.

كما ناقشت اللجنة تحديث آلية إجراءات الزيارات الميدانية ولاسيما في ظل الزيادة المطردة لأعداد المصابين بفيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) وبما يوائم القرارات الصادرة عن اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار فيروس كورونا، حيث سيتم التنسيق لإجراء الزيارات باستخدام وسائل التواصل المرئية الحديثة. كما اقترحت اللجنة مخاطبة عدد دور الرعاية الاجتماعية والصحية بالإضافة إلى الشركات الكبرى التي تمتلك مساكن لعمالها بهدف الاطلاع على الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية التي تتخذها لضمان حفظ حقوق نزلاء ومرتادي تلك الأماكن.

افتتحت اللجنة اجتماعها باستعراض مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات، واستكملت مناقشاتها حول قرارها السابق والمتعلق بإعداد دليل إرشادي موحد خاص بمعايير زيارات مراكز الإصلاح والتأهيل، ودور الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليمية وسكن العمالة الأجنبية، للتأكد من توافر المبادئ الأساسية لمعايير حقوق الإنسان فيها، وعدم وجود أية انتهاكات لحقوق الإنسان، وذلك انطلاقاً من حرص اللجنة على تفعيل دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الرقابي في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان

لجنة الحقوق والحريات العامة تعقد اجتماعها الثالث والعشرين عن بعد



عقدت لجنة الحقوق والحريات العامة اجتماعها الثالث والعشرين عن بعد برئاسة الدكتور بدر محمد عادل، وعضوية السيد أحمد مهدي الحداد، والسيدة وداد رضي الموسوي.

البحريين والهواة في التنقل والتكسب والعمل، وفعالية أخرى تتناول إشكالية هروب عاملات المنازل وما يترتب على الكفيل من اضرار والعمل على إيجاد الحلول المناسبة من منظور تشريعي، حيث سيقوم الأعضاء باقتراح محاورها وأهدافها وآلية عقدها. واختتمت اللجنة اجتماعها عبر متابعة ما تم بشأن مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات.

قدمت اللجنة في بداية اجتماعها عدداً من المقترحات الجديدة لفعاليات الطاولة المستديرة التي تعتمده المؤسسة التنسيق لعقدها خلال العام الجاري والتي تهدف إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان بمختلف أنواعها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلاً عن تكريس قيمها في المجتمع بصورة تتواءم مع ما جاء في استراتيجية وخطة عمل المؤسسة، وبصورة عاجلة اقترحت اللجنة عقد فعالية تهدف إلى تسليط الضوء على حقوق الصيادين

